













واستمرت حتى اليوم، تدور في فلك حماية المستأجر تجاه المجر (المالك) فحتى
الأخير على الالتزام بما لم يلزم به نفسه، لجهة امتداد الإبحار بديقه إلى ما
نهاية، ولحبة ثبات مقدار البدل المتفق عليه ابتداءً، بغض النظر عن تغير الظروف
الاقتصادية.











